KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الهيمنة الامريكية ومقومات اقتصادها التقليدي

American hegemony and the foundations of its traditional economy

م.د. ياسين هادي ثجيل

كلية العلوم الإدارية والمالية/ جامعة الامام جعفر الصادق (ع)

teacher Dr. Yassin Hadi Thajil

Faculty of Administrative and Financial Sciences / Imam Jaafar Al-Sadiq University

DOI: https://doi.org/10.36322/jksc.181(A).24842

الملخص:

يعدّ الاقتصاد الأمريكي، في مطلع هذا القرن، الأكبر عالمياً من حيث الناتج الإجمالي (Gross Output)، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة حوالي ٢٩.١٨ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤، مما يجعلها أكبر اقتصاد في العالم مساهماً بما يقارب ٢٣٪ من الإنتاج العالمي ومستحوذاً على نحو ٢٠٪ من التجارة العالمية.

على الرغم من استمرار هيمنة الولايات المتحدة، يشهد النظام الاقتصادي العالمي حالياً تحولات بنيوية (Structural Shifts) تدريجية. هذه التحولات تُنذر بتآكل تدريجي للأحادية القطبية الاقتصادية وتشكل تحديات بنيوية مباشرة لمكانتها. تتمثل أبرز ملامح هذه التحديات في صعود قوى اقتصادية منافسة كبرى تسعى بشكل فعال لتغيير موازين القوى (Balance of Power) وإعادة تشكيل آليات الإدارة العالمية. تُعدّ هذه القوى محركات رئيسية للاتجاه نحو تعددية قطبية اقتصادية مستقبلية، ومن أبرزها جمهورية الصين.

الكلمات المفتاحية: الهيمنة الامريكية: مقومات الاقتصاد التقليدي، تعددية قطبية.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0International License.

مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

Abstract:

At the beginning of this century, the US economy was the world's largest in terms of gross output, with the US GDP reaching approximately ٢٩.١٨$ trillion in ٢٠٢٤, making it the world's largest economy. It contributed nearly ٢٣٪of global output and accounted for about ٢٠٪of global trade.

Despite the continued dominance of the United States, the global economic system is currently undergoing gradual structural shifts. These shifts foreshadow a gradual erosion of economic unipolarity and pose direct structural challenges to its position. The most prominent of these challenges is the rise of major competing economic powers actively seeking to alter the balance of power and reshape global governance mechanisms.

These powers are key drivers of the trend toward a future multipolar economy, most notably the People's Republic of China.

Keywords: American hegemony: the foundations of the traditional economy, multipolarity.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

المقدمة:

شهد النظام الدولي، عقب تفكك الاتحاد السوفييتي في مطلع العقد الأخير من القرن العشرين، تحولاً بنيوياً حاسماً أرسى حقبة الأحادية القطبية، حيث انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالصدارة كقوة عظمى مهيمنة سياسياً، وعسكرياً، واقتصادياً. هذه الهيمنة مكّنت واشنطن من إعادة صياغة قواعد اللعبة الدولية وتشكيل النظام العالمي بما يخدم مصالحها الوطنية العليا واستراتيجيتها الجيوسياسية. وقد تجسد هذا التفوق في قدرتها على توجيه السياسات الدولية ودعم حلفائها الرئيسيين، ومن أبرزهم إسرائيل، باعتبارها شريكاً استراتيجياً في المنطقة.

إن جوهر هذه الهيمنة يكمن في المقومات التقليدية لقوتها الاقتصادية. فمع مطلع القرن الواحد والعشرين، رسخت الولايات المتحدة موقعها كأكبر منتج عالمي للسلع والخدمات، حيث ساهمت بنسبة كبيرة من الإنتاج العالمي (تجاوزت ٢٠٪$ من التجارة العالمية وفقاً للإحصائيات). ويعد الاقتصاد الأمريكي، من حيث إنتاجيته وحجمه، الأضخم عالمياً، مدعوماً بتنوعه الهيكلي الذي يشمل قطاعات رائدة في التكنولوجيا والخدمات.

لقد ارتبط هذا التفوق الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً بنزوع سياسي لمد النفوذ وبسط الهيمنة، حيث أكدت تصريحات كبار صانعي القرار الأمريكي، مثل وزيرة الخارجية الأسبق مادلين أولبرايت، أن توسيع المصالح الاقتصادية الأمريكية عالمياً يشكل هدفاً مركزياً للإدارة الأمريكية. هذا التزاوج بين القوة الاقتصادية والنزعة السياسية الاستراتيجية هو ما يمنح الولايات المتحدة القدرة على امتلاك القرار والسيطرة على إدارة النظام الدولي.

فضلا عن ذلك، تعزز المكانة الفريدة للدولار الأمريكي كعملة تسوية دولية ومركز احتياط عالمي من تفوقها. يعمل الدولار كذراع ساندة قوية تغذي الاقتصاد الأمريكي وتمكّنه من التشابك عبر أذرع متعددة وفروع

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

متشابكة مع اقتصادات دول العالم، مما يدعم طموحها للهيمنة المستدامة على النظام الاقتصادي العالمي، ما لم تبرز قوى منافسة كبرى في سباق النفوذ الدولي.

أولا: فرضية البحث:

تسهم المقومات الاقتصادية التقليدية للاقتصاد الأمريكي في تعزيز الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، ويؤدي الدولار الأمريكي دور المتغير الوسيط في تعظيم أثر هذه المقومات على استدامة تلك الهيمنة خلال مطلع القرن الحادي والعشرين.

ثانياً: منهجية الدراسة: (Research Methodology)

تتطلب دراسة الهيمنة الأمريكية ومقومات اقتصادها التقليدي منهجية بحثية شاملة تجمع بين التحليل النظري والبيانات الواقعية. عبر اعتماد المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Approach) إذْ يستخدم هذا المنهج لوصف وتحليل مقومات القوة الاقتصادية الأمريكية بشكل دقيق وواقعي في الفترة المحددة (مطلع القرن الحادي والعشرين).

ثالثاً: أهمية الدراسة: (Significance of the Research)

تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة في مجال العلوم السياسية والاقتصاد السياسي الدولي من خلال معالجة التفاعلات الحاسمة بين القوة الاقتصادية والجيوسياسية في النظام الدولي المعاصر، ويمكن بلورة أهميتها في النقاط الأكاديمية التالية:

١-تحليل استراتيجيات الحفاظ على الهيمنة:

٢- استيعاب المتغيرات البنيوية في هيكل القوة الدولية:

٣-كشف العلاقة بين المصالح الوطنية والقرار العالمي:

٤-تشخيص مقومات القوة التقليدية وآليات الهيمنة:

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

رابعاً: هيكلية البحث:

المطلب الأول: الإطار النظري والتحولات الجيوسياسية للنظام الدولي:

١- مفهوم الهيمنة (Hegemony): تحديد الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية.

٢- التحول نحو الأحادية القطبية: تحليل تداعيات تفكك الاتحاد السوفييتي وانهيار القطبية الثنائية.

٣- النزعة الأمريكية لـ (إسقاط القوة): تحليل العلاقة بين المصالح الوطنية العليا والسياسة الخارجية التوسعية.

المطلب الثاني: مقومات الاقتصاد الأمريكي التقليدية وأبعادها العالمية:

١- الحجم والإنتاجية: تحليل مكانة الاقتصاد الأمريكي كـ "أكبر اقتصاد عالمي" (حجم الناتج الإجمالي) ونسبته من الإنتاج والتجارة العالمية.

٢-التنوع الهيكلي (Structural Diversity): دراسة مساهمة القطاعات الرئيسية (التكنولوجيا، الخدمات، الزراعة) كعوامل قوة.

٣-الدعم السياسي: تحليل دور صناع القرار في توظيف القوة الاقتصادية لخدمة الأهداف الجيوسياسية (مرتكزاً على مقولة أولبرايت).

المطلب الثالث: الدولار الأمريكي كذراع للهيمنة النقدية وتحديات الاستدامة.

١- الامتياز المفرط (Exorbitant Privilege): تحليل دور الدولار كـ "عملة احتياط دولية وعملة تسوية عالمية" وكيف يدعم الهيمنة.

٢- التشابك العالمي: تحليل آليات ربط الاقتصاد الأمريكي بمعظم اقتصادات العالم (الأذرع المتعددة والفروع المتشابكة).

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

٣- تحديات الاستدامة: دراسة ظهور قوى اقتصادية منافسة (مثل الصين) كمؤشر على التحولات البنيوية في النظام الاقتصادي العالمي.

المطلب الأول: الإطار النظري والتحولات الجيوسياسية للنظام الدولي:

اولاً: مفهوم الهيمنة (Hegemony): تحديد الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية.

تعد الهيمنة (Hegemony) مفهوماً محورياً في حقل العلاقات الدولية، وتستحوذ على اهتمام الباحثين لكونها تمثل إطاراً أساسياً لتنظيم التفاعلات الدولية وتحديد مساراتها.

على الرغم من أن الهيمنة قد تشير في سياقاتها الاجتماعية والسياسية الداخلية إلى مجموعة من المعايير السياسية والسلوكيات والضوابط القانونية التي تنظم مصالح الأفراد والجماعات داخل الدولة، إلا أن تعريفها يكتسب دلالة مختلفة وأكثر تحديداً في الشأن الدولي. في سياق العلاقات بين الدول، تعرف الهيمنة على أنها: (١)

((تجربة دولة ما تمتلك مجموع عناصر القوة المتنوعة والمتباينة (الصلبة والناعمة)، وتستخدمها لفرض إرادتها وتوجيه سلوك الدول الأخرى، بهدف تحقيق مصالحها بما يتناسب مع أهدافها الاستراتيجية الدولية)).

يمكن اختصار المفهوم بأنه قدرة أحد الأطراف الفاعلة (الدولة القطب) على التفوق والسيطرة، مستنداً إلى امتلاكه الشامل لأسباب القوة. (٢)

وبذلك، تعد الهيمنة ناتج صراع وتفوق في المجالات المادية، وتتركز في القدرة على:

١. السيطرة على الموارد: التحكم بالمواد الخام ورأس المال.

٢. التفوق الاقتصادي: الهيمنة على الأسواق العالمية والمميزات في إنتاج البضائع ذات القيمة المضافة العالية.

٣. المرونة في التوزيع: القدرة على التحكم في شبكات التوزيع العالمية.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ثانياً: التأصيل الأكاديمي لمفهوم الهيمنة:

لمفهوم الهيمنة (Hegemony) جذور تاريخية عميقة، تنحدر من الأصل اليوناني (Hegemonial). يشير المصطلح في معناه العام إلى القيادة، أو الحكم، أو السيطرة التي يمارسها طرف (فرد أو جماعة أو دولة) على الأطراف الأخرى.

لقد تم تداول هذا المفهوم مبكراً في الفكر السياسي الكلاسيكي؛ حيث أدركه المؤرخ اليوناني ثيوسيديدس، الذي عرف الهيمنة بأنها تمثل القيادة المشروعة والسيطرة السياسية. (٣)

في سياق اليونان القديمة، كان المصطلح سارياً ليصف سيطرة مدينة (دولة–مدينة) على مدينة أخرى أو شعب على آخر. ويفسر هذا النزاع جوهر الصراعات الكبرى في ذلك العصر، مثل الحروب التي دارت بين مدينتي إسبارطة وأثينا، حيث كان الهدف الرئيسي للطرف الأقوى هو تحقيق الهيمنة والسيطرة المطلقة على باقي المناطق. (٤) إذْ تعد ظاهرة الهيمنة من الظواهر المتجددة والديناميكية في دراسات العلاقات الدولية، وهي لا تنحصر في فترة زمنية معينة، بل تظل حاضرة ومستمرة.

إن تجدد الهيمنة يرتبط بشكل وثيق باختلاف موازين القوى (Shifting Balance of Power) العالمية. فمع مرور الوقت، تبرز دول جديدة تمتلك عناصر القوة المتكاملة (سواء كانت اقتصادية، عسكرية، أو تكنولوجية) وتتولد لديها الرغبة في توسيع النفوذ خارج حدودها الإقليمية.

ثالثاً: التحول نحو الأحادية القطبية: تحليل تداعيات تفكك الاتحاد السوفييتي وانهيار القطبية الثنائية:

أدت تداعيات تفكك الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٩١ إلى نهاية نظام القطبية الثنائية الذي كانت تقوده الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وبروز الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة ومهيمنة على الساحة الدولية، مؤسسةً بذلك نظام الأحادية القطبية ونهاية المعسكر الشرقي والإيديولوجية الشيوعية. وقد أدى هذا التحول إلى: (٥)

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

١–تغير في محددات القوة:

تزايد الأهمية النسبية للعامل الاقتصادي والثورة العلمية والتكنولوجية (اقتصاد المعرفة)، مقابل تراجع نسبي في أهمية الأداة العسكرية التقليدية في إدارة العلاقات الدولية.

٢–تحول مفاهيمي للسيادة والأمن:

أ–تغير مفهوم السيادة الوطنية من مجرد احتكار للسلطة إلى مسؤولية الدولة عن حماية مواطنيها، مما فتح الباب أمام مفاهيم مثل التدخل الإنساني في حال فشل الدولة.

ب–امتداد مفهوم الأمن القومي التقليدي ليشمل أمن الإنسان الفرد (الأمن الإنساني)، الذي أصبح ينافس المفهوم القديم.

٣– الجدل حول هيكلية النظام الدولي بعد الحرب الباردة: [٦]

يشهد النظام الدولي تفاعل نمطي بين متغيرات دولية، تتسم بالفوضوية ويحدد شكله الأساسي توزيع القدرات العسكرية والاقتصادية بين الأقطاب (أحادي، ثنائي، أو متعدد). يصبح السؤال عن مستقبل هذا النظام ملحا عند حدوث منعطفات كبرى (كأزمات المناخ، كورونا، أوكرانيا، وغزة)، مما يطلق عملية المراجعة (Revisionism) التي تقود لتغيير النظام القائم. تاريخيا، كانت الثورتان الفرنسية والصناعية وراء تأسيس منظومة أوروبا بعد هزيمة نابليون، للحفاظ على توازن القوى لقرن. ثم انتقل مركز الثقل مع مطلع القرن العشرين إلى الولايات المتحدة بعد ضعف الإمبراطوريات الأوروبية، لكن محاولة تأسيس نظام جديد بعد الحرب العالمية الأولى عبر عصبة الأمم فشلت بسبب تعدد الأقطاب وعدم التوافق. بعد الحرب العالمية الثانية، نشأ نظام الأمم المتحدة، معكسا القطبية الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (الحرب الباردة) التي تميزت بالصراع والوفاق حول نزع السلاح النووي. ومع وهن الاتحاد السوفيتي وصعود الولايات المتحدة تكنولوجيا، تحول النظام إلى قطبية أحادية (الولايات المتحدة والعولمة) خلال العقود التالية للحرب

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الباردة. أما المنعطف الحالي فيشير إلى نهاية القطبية الأحادية، حيث ظهر وهن المعسكر الغربي وفشلهم في مواجهة الجائحة، مقابل صعود الصين كقوة عظمى، وعودة روسيا لمراجعة النظام، مما أدى عمليا إلى نشأة نظام ثلاثي الأقطاب يضم الولايات المتحدة، والصين، وروسيا.

٤-ملامح التغير الجيوسياسي والاقتصادي:

تعد التحولات الجيوسياسية (Geopolitical Shifts)محورا أساسيا في تحليل الديناميكيات السياسية الدولية. وهي تغيرات هيكلية عميقة تطرأ على النظام الدولي نتيجة لتفاعل معقد بين العوامل الاقتصادية، والعسكرية، والاجتماعية، والثقافية، والتكنولوجية .تهدف هذه التغيرات إلى إعادة تشكيل موازين القوى العالمية والإقليمية، مما يفرض تحديات مفصلية على الأمن والسلم الدوليين .وتظهر آثارها في الجوانب الآتية [٧]:

أ-تغيير التحالفات والتوازنات :تتجسد التحولات في إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية والدولية وتعديل التوازنات العسكرية القائمة. وقد تميزت هذه المرحلة بملامح هيكلية بارزة:

أ-تفكك حلف وارسو مقابل استمرار وتوسع حلف الناتو شرقاً وخارج منطقته التقليدية (المتوسط، العراق، أفغانستان)، مما يشير إلى سعي الحلف لملء الفراغ الاستراتيجي.

ب-انتهاء الشيوعية والتحول نحو الرأسمالية والديمقراطية (خاصة في شرق أوروبا والصين التي تحولت اقتصادياً دون أن تقدم بديلاً إيديولوجياً للرأسمالية).

ب- دور القوى الصاعدة :منذ نهاية الحرب الباردة، انتقلت الساحة الدولية من القطبية الثنائية إلى نظام تتزايد فيه مراكز القوة. فلم يعد النفوذ مقتصرا على القوى الكبرى التقليدية (كالولايات المتحدة وروسيا)، بل شهد صعود قوى مثل الصين والهند وتزايد النفوذ الإقليمي لجهات فاعلة مثل تركيا وإيران. وتأجيج الصراعات الإقليمية بفعل التنافس على النفوذ وتغير خرائط التحالفات.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ج–عوامل التغيير الراهنة :يسارع وتيرة هذه التحولات التراكمي لأزمات معاصرة مثل أزمة المناخ، والجائحة، والصراع الروسي الأوكراني، والتوترات في غزة، بالإضافة إلى تأثيرات الثورتين الصناعيتين الثالثة والرابعة (التكنولوجية)

د– التهديدات غير التقليدية :بروز أنماط تهديد جديدة تتجاوز الصراع التقليدي، تشمل الحروب بالوكالة، والنزاعات على الموارد، والهجمات السيبرانية، والصراع على التكنولوجيا المتقدمة.

هـ–تحول المبدأ الحاكم للعلاقات الدولية: من توازن القوى إلى توازن المصالح المشتركة، وهو ما يفسر العلاقات الاقتصادية القوية بين أطراف كانت متنافسة إيديولوجياً (مثل الصين والولايات المتحدة).

ثالثا: النزعة الأمريكية لـ (إسقاط القوة): تحليل العلاقة بين المصالح الوطنية العليا والسياسة الخارجية التوسعية. [٨]

أحد المرتكزات الجوهرية في الاستراتيجية الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة، النظر إلى قدراتها العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية بوصفها أدوات لتأمين ما تسميه المصالح الوطنية العليا .وتشمل هذه المصالح: حماية الأمن القومي، ضمان انسيابية الطاقة، الحفاظ على التفوق الاستراتيجي، ودعم النظام الدولي القائم على الهيمنة الليبرالية الأمريكية، إذْ تعكس هذه السياسة الخارجية نزعة واضحة نحو التوسعية غير المباشرة عبر أدوات متعددة:

١–الوجود العسكري العالمي في أكثر من ٧٠ دولة، من خلال القواعد الجوية والبحرية والدرع الصاروخي.

٢–القوة الاقتصادية عبر النظام المالي العالمي، العقوبات، والمؤسسات الدولية كالـ IMF و World Bank.

٣–القوة الناعمة عبر الإعلام، التكنولوجيا، والدبلوماسية الثقافية.

٤–التحالفات الأمنية والدفاعية مثل الناتو، AUKUS، QUAD، التي تمثل امتداداً وظيفياً لهيمنة واشنطن.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

هذه النزعة تعكس مقولة جوهرية في الفكر السياسي الأمريكي مفادها أن "استقرار العالم يتحقق من خلال تفوق الولايات المتحدة" ، وهو ما يجعل إسقاط القوة جزءاً من الهندسة الاستراتيجية للنظام الدولي. وقد تجلّى ذلك في الأزمات الأخيرة، مثل: الحرب الروسية–الأوكرانية، التوتر في بحر الصين الجنوبي، والصراع في الشرق الأوسط، حيث تربط الولايات المتحدة تدخلاتها بمفهوم حماية "القواعد الدولية" لكنها عملياً تخدم المصلحة القومية الأمريكية في منع ظهور قوى منافسة. هذا النهج للحفاظ على موقعها كـ قوة أحادية تتجه نحو مرحلة تنافسية مع الصين وروسيا ذلك إلى استمرار الطابع التوسعي للسياسة الخارجية الأمريكية، وإن كان يأخذ شكل "القيادة عبر الشراكات" وليس الاحتلال المباشر كما في الماضي.

المطلب الثاني: مقومات الاقتصاد الأمريكي التقليدية وأبعادها العالمية:

تُعد القوة الاقتصادية عنصراً أساسيا، بل قد تكون الأهم، من مكونات القوة الشاملة للدولة ومحدداً رئيسيا لمكانتها ونفوذها في الهيكل الهرمي للنظام الدولي المرتكزات والأدوات الاقتصادية للقوة تتجلى القوة الاقتصادية في مجموعة من العناصر الحيوية، أبرزها: [٩]

أ– موارد الطاقة والمعادن النادرة :تشكل السيطرة على هذه الموارد ركيزة استراتيجية تمنح الدول نفوذاً عالميا.

ب– حركة المال والتجارة الدولية :تتيح القدرة على التحكم في التدفقات المالية والتجارية ترسيخ الهيمنة وصياغة قواعد الاقتصاد العالمي.

ت– توفير الدعم للقوة الشاملة :تعمل القدرات الاقتصادية الموظفة بفعالية كمرتكز لـ إدامة جوانب القوة الأخرى، وعلى رأسها القوة العسكرية.

ث– الهيمنة الأمريكية والدور المحوري للدولار: لقد أدرك صانعو القرار الأمريكي الأهمية القصوى لهذه المرتكزات، وهو ما تجسد في الخطط الاستراتيجية للهيمنة بعد تبلور الظروف الموضوعية العالمية التي أعقبت تفكك الاتحاد السوفييتي في أوائل التسعينيات.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ج– ديناميكيات النظام الدولي في ظل التحديات المعاصرة: لضمان استمرار الهيمنة الأمريكية، التي تقود المجتمع الرأسمالي والعالمي، الحفاظ على القوة الاقتصادية الساندة في ظل بيئة دولية شديدة التعقيد والمنافسة.

ح– صعود المنافسين :يواجه النظام الأمريكي تحديات متنامية من قوى منافسة، تبرز منها جمهورية الصين الشعبية إذ تعتبر الصين، بخطواتها الاقتصادية الهادئة والممنهجة، الخطر الأول الذي يهدد بإزاحة الولايات المتحدة عن صدارة الاقتصاد العالمي.

تتطلع الدراسة التحولات الجيواقتصادي العالمية، إلى تحليل آليات المحافظة على الهيمنة البنيوية الأمريكية واستراتيجياتها المتعددة لمنع القوى المنافسة من إزاحتها عن قمة النظام العالمي. كما تركز على فهم الروابط المعقدة بين مصالح الولايات المتحدة وحلفائها، ودور أدوات النفوذ مثل الدولار والتشابك المالي في تنظيم المنافع الاستراتيجية وان النتائج المترتبة، إن تحقق هذا السيناريو سيترجم إلى تنحي الولايات المتحدة عن قيادة المجتمع العالمي بأكمله، مؤذنا بتحول جوهري في بنية النظام الدولي.

١–الحجم والناتج المحلي الاجمالي: تحليل مكانة الاقتصاد الأمريكي كـ "أكبر اقتصاد عالمي" (حجم الناتج الإجمالي) ونسبته من الإنتاج والتجارة العالمية.

إن تحليل مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لأي دولة، ولاسيما الولايات المتحدة، يعد ضروريا لتحديد مكانتها العالمية وقدرتها على أداء أدوار محورية في النظام الدولي. يعكس هذا الهيكل مزيجا من العوامل الطبيعية، الجغرافية، والتقنية، والتي تعمل إما كرافعة لتعزيز مكانة الدولة أو كخافضة تحد من قدراتها.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

١-١-القطاع الزراعي الأمريكي: الخصائص، الدور، والأهمية:

يمثل القطاعِ الزراعي الأمريكي قوة عالمية رائدة، تتجاوز مساهمته المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي لتشمل أبعادا استراتيجية وجيوسياسية. يقوم تفوق هذا القطاع على تكامل العوامل الطبيعية، البنية التحتية المائية، والتقدم التكنولوجي المعتمد على كثافة رأس المال. إذْ تشير بيانات مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي (BEA) إلى أن قطاع الزراعة والغذاء والأنشطة المرتبطة بهما أسهم بنحو 1.537 تريليون دولار في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة عام 2023، وبمعدلات متقاربة للأعوام (٢٠١٧-٢٠٢٣) أي ما يعادل 5.5% من الإجمالي، في حين بلغت مساهمة المزارع الأمريكية وحدها 222.3 مليار دولار، أي قرابة 0.8% فقط. ويعكس هذا التباين أن الأهمية الاقتصادية للزراعة لا تقاس بمساهمة الإنتاج الزراعي المباشر فحسب، بل تمتد عبر القطاعات المعتمدة على مدخلاته في توليد القيمة المضافة، ولا سيما صناعات الأغذية والمشروبات، وخدمات الطعام، والتجارة، وصناعات المنسوجات والجلود، والغابات وصيد الأسماك، بما يؤكد البعد الهيكلي المتكامل للقطاع الزراعي في الاقتصاد الأمريكي.[١٠]

١-١-١-خصائص قطاع الزراعة الأمريكي (Characteristics)

تتسم الخصائص الجغرافية والتقنية للقطاع الزراعي الأمريكي بكونها عوامل دعم بنيوية أسهمت في ترسيخ نهوضه الاقتصادي [١١]، تلك التي أسهمت في ترسيخ تفوقه الاقتصادي والتنافسي عالميا، أبرزها التفوق الإنتاجي والتصديري، وما توفره الولايات المتحدة من مزايا جغرافية ومناخية تتمثل في اتساع الأراضي الزراعية وتنوع الأقاليم المناخية، بما يسمح بتعدد المحاصيل وتوزيعها المكاني الكفوء. كما تدعم هذا التفوق بنية تحتية مائية متقدمة، ولا سيما شبكتي نهري المسيسيبي والميسوري، إلى جانب التحول العميق في دالة الإنتاج من كثافة العمل إلى كثافة رأس المال، عبر الميكنة المتقدمة، والاستثمار المكثف في البحث العلمي والتكنولوجيا الحيوية، رغم ما رافق ذلك من تكاليف اجتماعية في سوق العمل الريفي من خلال :[١٢]

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

أ- الدور والأهمية الاستراتيجية للقطاع الزراعي. (Role and Significance)

تتجاوز أهمية القطاع الزراعي الأمريكي مساهمته المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي، ليغدو أداة استراتيجية لدعم الاقتصاد الكلي، وتعزيز الأمن الغذائي القومي، وتوليد الفوائض التصديرية. كما يشكل التفوق في إنتاج وتصدير الغذاء مصدرا للنفوذ الجيواقتصادي، إذ يمنح الولايات المتحدة قدرة على التأثير في الدول المعتمدة على وارداتها الغذائية. ويسهم القطاع كذلك في دعم الابتكار التقني عبر احتضانه لتطبيقات التكنولوجيا الحيوية والمكننة المتقدمة، مستندا إلى شبكة واسعة من مراكز البحث والتطوير على المستويين الفيدرالي ومستوى الولايات.

ب- الهيمنة الغذائية والنفوذ الجيوسياسي.

أفضت الكفاءة الإنتاجية الفائقة للقطاع الزراعي، رغم محدودية العمالة فيه، إلى تحقيق فوائض غذائية ضخمة ترجمت إلى هيمنة واضحة في تجارة الغذاء العالمية، ولا سيما في صادرات الحبوب. وقد مكّن هذا التفوق الولايات المتحدة من توظيف الغذاء كأداة للنفوذ والضغط السياسي في العلاقات الدولية، بما يعكس العلاقة التبادلية بين الهيمنة الغذائية وتعظيم النفوذ الجيوسياسي.

٢-التنوع الهيكلي (Structural Diversity): دراسة مساهمة القطاعات الرئيسية (الصناعة ، التكنولوجيا، الخدمات، الزراعة) كعوامل قوة.

١-٢- القطاع الصناعي:

يمثل القطاع الصناعي أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الأمريكي، إذ تنتج فيه صناعات متقدمة عالية الجودة بدعم من التطور التكنولوجي وتوظيف الموارد المادية والبشرية بكفاءة. وقد أسهم التخطيط المسبق لإعداد قوة عمل مؤهلة في تعزيز القدرة الإنتاجية الأمريكية وتفوقها في الأسواق العالمية. وتعد الصناعات التقليدية مثل النفط والحديد والصلب وصناعة السفن والسيارات من أهم مكونات القاعدة الصناعية الأمريكية،

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

بينما تشكل الصناعات العسكرية والتكنولوجية، يعرف بـ المجمع الصناعي العسكري.[١٣] إذ تطرح الولايات المتحدة نفسها نموذجا ديمقراطيا قائما على الفصل بين السلطة المدنية والمؤسسة العسكرية، وفق مفهوم "الإدارة المدنية الموضوعية" لهنتنغتون، إلا أن الواقع يكشف تداخلاً بنيويا بين السياسة والصناعة العسكرية. فقد حذّر أيزنهاور منذ ستينيات القرن الماضي من نفوذ المجمع الصناعي العسكري، وهو ما تجسد لاحقاً بوضوح. ففي عام ٢٠٢٣ بلغت ميزانية الدفاع الأمريكية نحو 858 مليار دولار، وهي الأكبر في تاريخ الولايات المتحدة، بزيادة تقارب 101مليار دولار عن عام ٢٠٢٢. ويذهب أكثر من نصف هذا الإنفاق إلى شركات السلاح الكبرى مثل لوكهيد مارتن وبوينغ ورايثيون. وتشير تقارير الكونغرس إلى تنفيذ الولايات المتحدة 469 تدخلاً عسكريا خارجيا بين ١٧٩٨–٢٠٢٢، منها أكثر من 250عملية منذ ١٩٩١ .كما خصص ما بين ثلث ونصف ١٤ تريليون دولار من إنفاق ما بعد ١١ سبتمبر لمقاولي الدفاع. وأسهم نظام التبرعات الانتخابية في تعزيز تأثير شركات السلاح على الكونغرس. ويظهر هذا الواقع أن القرارات العسكرية والخارجية باتت مرتبطة بمصالح اقتصادية راسخة. وبذلك يتآكل الادعاء بالفصل المدني–العسكري، وتتحول الصراعات إلى أداة لإدامة أرباح المجمع الصناعي العسكري على حساب الاستقرار العالمي.[١٤]

١–١–٢–الصناعة النفطية ومشتقاتها:

انبثقت الصناعة النفطية الحديثة في الولايات المتحدة مع استخراج أول برميل نفط في ولاية بنسلفانيا منتصف القرن التاسع عشر، مما جعلها المهد التاريخي للصناعات النفطية ومركز الهيمنة التكنولوجية في مجالات الحفر والاستخراج والتصفية. ورغم هذا الإرث، فإن الولايات المتحدة لا تمتلك احتياطيات كبيرة مقارنة ببعض الدول، إذ تأتي روسيا أولاً بنسبة 6.1 % من الاحتياطي العالمي، تليها الولايات المتحدة بنحو 2.9 %بعد طفرة النفط الصخري، ثم الصين بنسبة 1.1%، فيما لا يتجاوز احتياطي الاتحاد الأوروبي 0.3%.من الاحتياطي العالمي[١٥]، ورغم توسع إنتاجها من النفط والغاز، بقيت الولايات المتحدة مستوردا

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

رئيساً للطاقة نتيجة ارتفاع الطلب المحلي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث بلغ استهلاكها في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين نحو 19مليون برميل يومياً .وقد انعكس ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال العقود الأخيرة على الاقتصاد الأمريكي مسبباً موجات تباطؤ وركود، لاسيما مع وجود أكثر من 220 مليون مركبة يستهلك تشغيلها كميات ضخمة من الوقود. [١٦] لقد شهدت أسواق النفط العالمية منذ أزمات السبعينيات اضطرابات متكررة بفعل الصراعات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، ولا سيما حرب الخليج الأولى (١٩٨٠–١٩٨٨) والغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، ما شكّل تهديدا مستداما لأمن الطاقة العالمي. وخلال تلك المرحلة، واجهت الولايات المتحدة فجوة هيكلية بين الإنتاج والاستهلاك؛ إذ بلغ إنتاجها قبل نحو عقدين قرابة 7ملايين برميل يوميا مقابل استهلاك يقارب 21مليون برميل يوميا، ما فرض اعتمادا كبيرا على واردات النفط من دول الخليج عبر مضيق هرمز. غير أن ثورة النفط الصخري، المعتمدة على التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي، غيرت هذا الواقع، حيث أصبحت الولايات المتحدة أكبر منتج للنفط عالميا عام 2018بإنتاج بلغ 10.88مليون برميل يوميا، وتحولت في نهاية العام نفسه إلى مصدّر صاف للنفط بصافي صادرات بلغ 211ألف برميل يوميا .وفي عام 2023، استوردت الولايات المتحدة 8.51ًملايين برميل يوميا من البترول، منها 6.48 ملايين برميل يوميا نفطًا خاما(76%) ، مقابل صادرات بلغت 10.15ملايين برميل يوميا، منها 4.06ملايين برميل يوميا نفطًا خاما(40%) ، لتصبح مصدرا صافيا للبترول بنحو 1.64مليون برميل يوميا .وشملت أبرز الدول المصدرة لواردات الولايات المتحدة في ٢٠٢٣ : كندا، المكسيك، السعودية، العراق، والبرازيل[١٧].

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

٢-١-٢-الغاز الصخري: رافعة التحول في سوق الطاقة الأمريكية:

أحدث التوسع في استخراج الغاز الصخري تحولاً جوهرياً في مزيج الطاقة الأمريكي، إذ تمتلك الولايات المتحدة نحو 76% من الاحتياطيات العالمية القابلة للاستخراج، مما جعلها في صدارة الدول المطورة لتقنياته. وأسهم هذا التطور في: [١٨]

أ-تضييق الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك. ب-إحلال الغاز محل النفط في توليد الكهرباء.

ج-دعم انتشار السيارات الكهربائية والهجينة.

د-دفع الولايات المتحدة نحو التحول من مستورد صاف للغاز إلى مصدّر محتمل عام ٢٠٣٥.

هـ-وتعزز الإقبال على الغاز لأسباب تتعلق بتكلفته المنخفضة، وتراجع مخاطره الجيوسياسية، وملاءمته البيئية مقارنة بالنفط، رغم الانتقادات المتعلقة بآثار الحفر الأفقي والتكسير الهيدروليكي على البيئة والجيولوجيا.

٣-١-٢-صناعة السيارات في سوق التنافس الدولي:

تُعد صناعة السيارات من الصناعات الاستراتيجية التي تتنافس عليها الدول نظراً لأهميتها في السوق العالمية وارتباطها المباشر بحاجات الأفراد. وقد تميزت السيارات الأمريكية لفترة طويلة بخصائص جاذبة، من حيث الرفاهية والمتانة، فضلاً عن اتساع الرقعة الجغرافية للولايات المتحدة، مما جعل الطلب المحلي عليها مرتفعاً وأسهم في هيمنة أمريكا لعقود على هذا القطاع إنتاجاً وتسويقاً، إضافة إلى دوره في استيعاب جزء من العمالة الوافدة. [١٩] غير أن التحولات الأخيرة في السوق العالمية أظهرت صعوداً واضحاً للصين التي بلغ إنتاجها من السيارات عام ٢٠١٤ نحو 23.7مليون سيارة، أي ما يقارب ضعف الإنتاج الأمريكي البالغ 11.6مليون سيارة .كما تجاوز الإنتاج الصيني مجتمع إنتاج دول الاتحاد الأوروبي الذي بلغ نحو 17 مليون سيارة في العام نفسه، مما عزز مكانة الصين كأكبر منتج للسيارات عالميا. [٢٠] .

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

وعلى صعيد الفرص، يتوقع أن يشكّل الترويج المتزايد للسيارات الكهربائية محفزا رئيسيا لنمو السوق. ففي مايو ٢٠٢٤ ، أطلقت شركة هيونداي حملة تسويقية واسعة للترويج لمجموعة سياراتها الكهربائية IONIQ 5 N، IONIQ 6او (Kona Electric، عبر قنوات متعددة شملت وسائل التواصل الاجتماعي والتلفزيون، وبالتزامن مع فعاليات كبرى مثل الألعاب الأولمبية ودوري MLB ونهائياتNBA ، ما يعكس تصاعد المنافسة التسويقية في هذا القطاع. أما التحديات، فتتمثل في تصاعد المخاوف البيئية والاجتماعية المرتبطة بتأمين المعادن الحيوية اللازمة للتحول إلى السيارات الكهربائية، مثل الليثيوم والكوبالت، إلى جانب تشديد متطلبات المسؤولية الاجتماعية، الأمر الذي قد يؤثر في تصورات المستهلكين والطلب المستقبلي. ومن حيث التجزئة، يقسَّم سوق السيارات الأمريكي بحسب نوع المركبة ونظام الدفع والولاية. وبحسب نوع المركبة، يتوقع أن يهيمن قطاع سيارات الركاب على السوق، مدعوما بدمج تقنيات متقدمة مثل أنظمة الترفيه، والسيارات المتصلة، وأنظمة مساعدة السائق المتقدمة(ADAS) ، ما يرفع تكلفة المركبة وإيراداتها. كما يسهم تزايد الطلب على السيارات الصديقة للبيئة، ولا سيما الهجينة والكهربائية، في تعزيز نمو الإيرادات. وبحسب نظام الدفع، ينقسم السوق إلى محركات الاحتراق الداخلي، والسيارات الكهربائية، والسيارات الهجينة، مع توقعات بنمو سريع لقطاع السيارات الكهربائية. ووفقا لتقديرات Kelley Blue Bookالتابعة لشركة Cox Automotive، اشترى نحو 1.2مليون مستهلك في الولايات المتحدة سيارات كهربائية خلال عام ٢٠٢٣، حيث دخلت 1,189,051سيارة كهربائية جديدة الخدمة، لترتفع حصة السيارات الكهربائية في السوق إلى 7.6%في عام ٢٠٢٣ مقارنة بـ 5.9%في عام ٢٠٢٢، ما يجعل هذا القطاع محركا رئيسيا لنمو صناعة السيارات الأمريكية خلال فترة التحليل. [٢١]

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

٢-٢-البنية التكنولوجية الأمريكية كأداة قوة في بيئة علمية متقدمة:

تعد الولايات المتحدة الأمريكية المركز العالمي الأبرز لتطوير التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الصناعي، إذ تمتلك منظومة علمية-ابتكارية متكاملة تشمل الجامعات الرائدة، ومراكز الأبحاث الدفاعية، وشركات التكنولوجيا العملاقة مثل Google، Microsoft، Meta، Amazon، Tesla، Nvidia وغيرها. وقد أدى هذا التفوق العلمي والتقني إلى جعل التكنولوجيا الرقمية والذكاء الصناعي أحد أهم مصادر القوة الوطنية الأمريكية في بيئة التنافس الدولي المعاصر. وقد اعتمدت البنية التكنولوجية الأمريكية كأداة قوة في بيئة علمية متقدمة تقوم على: (٢٢)

أ-الابتكار المؤسسي: عبر وادي السيليكون بوصفه أكبر تجمع عالمي للشركات الريادية.

ب-الإنفاق العالي على البحث والتطوير: إذ تتصدر الولايات المتحدة دول العالم بمعدل إنفاق يصل إلى نحو ٣.٥٪ من ناتجها المحلي الإجمالي.

ج-التكامل بين القطاعين المدني والعسكري: حيث تسهم مؤسسات وزارة الدفاع ووكالة DARPA في إنتاج التقنيات التي تستخدم لاحقاً في القطاعات المدنية.

د-القدرة على جذب الكفاءات العالمية بفضل النظام الجامعي والبحثي وبيئة ريادة الأعمال المحفزة.

يمثل الذكاء الصناعي اليوم محور التنافس الاستراتيجي بين القوى الكبرى، ولاسيما الولايات المتحدة والصين .وقد حولت واشنطن الذكاء الصناعي إلى جزء من الأمن القومي عبر:

- تطوير الخوارزميات المتقدمة في معالجة البيانات والتعلم العميق.
- احتكار إنتاج وتصميم الشرائح الإلكترونية المتقدمةNvidia، AMD
- السيطرة على البنى التحتية للإنترنت والحوسبة السحابية عالمياً.
- دمج الذكاء الصناعي في أنظمة الدفاع والطيران والمراقبة والتحليل الاستراتيجي.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ويعد التفوق في الذكاء الصناعي من منظور سياسي–اقتصادي مصدراً للقوة الرافعة التي تمكّن الدولة من التحكم في الاقتصاد الرقمي والاتصالات العالمية وسلاسل الإمداد عالية التقنية.

١–٢–٢–التكنولوجيا والقيادة الاقتصادية الدولية: (٢٣)

استفادت الولايات المتحدة من التكنولوجيا في تعزيز مكانتها الاقتصادية عبر:

أ–الريادة في الاقتصاد الرقمي القائم على البيانات والبرمجيات والمنصات العالميةGoogle ، Apple، Microsoft.

ب–سيطرة الشركات الأمريكية على منظومات الدفع الرقمي والبورصات والأسواق المالية التقنية.

ج– الهيمنة على تكنولوجيا الطاقة المتقدمة مثل الطاقة المتجددة، المركبات الكهربائية، تقنيات تخزين البطاريات، والرقمنة الصناعية.

د–إعادة تشكيل التجارة العالمية من خلال الشركات العابرة للقوميات التي تفرض معايير تقنية تستخدمها الدول الأخرى.

٢–٢–٢–التنافس الجيوستراتيجي مع الصين: (٢٤)

يمثل الذكاء الصناعي محور الصراع الاقتصادي–التكنولوجي بين الولايات المتحدة والصين، حيث تتنافس الدولتان على:

أ–قيادة أسواق التكنولوجيا الفائقة. ب–السيطرة على سلاسل توريد أشباه الموصلات.

ج–النفوذ في شبكات الجيل الخامس والاتصالات المتقدمة.

د–التفوق في الذكاء الصناعي العسكري وأنظمة الطائرات المسيرة.

وقد فرضت واشنطن قيوداً على التكنولوجيا المتقدمة للصين (الرقائق، البرمجيات، المعدات) للحفاظ على تفوقها الاستراتيجي ومنع انتقال المعرفة التي قد تغير ميزان القوى العالمي.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

٣-٢-٢-التكنولوجيا كرافعة للنفوذ الدولي:

شهدت التغيرات الهيكلية في الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة تراجعا في مكانة الولايات المتحدة كثاني أكبر قوة صناعية وتصديرية عالميا، نتيجة عدة عوامل تتضمن انتقال أنشطة صناعية واسعة إلى دول آسيوية وغيرها، مما أثر في ترتيبها في سلاسل الإنتاج العالمي. وعلى الرغم من اختلاف السياق عن أوائل القرن الحادي والعشرين، فإن الولايات المتحدة ما زالت تواجه تحديات في ميزانها التجاري وصادراتها الصناعية خلال الفترة من 2021إلى ٢٠٢٥.

وفق البيانات الرسمية، سجلت الولايات المتحدة عجزا تجاريا في السلع والخدمات بلغ حوالي ٥٢.٨ مليار دولار في سبتمبر ٢٠٢٥، مع ارتفاع الصادرات إلى 289.3مليار دولار وزيادة الواردات إلى 342.1 مليار دولار، في حين ارتفع العجز التجاري الإجمالي منذ بدء العام بنحو ١٧.٢٪ مقارنة بالفترة المماثلة من ٢٠٢٤، ما يعكس استمرار الفجوة بين إنتاج الصادرات والواردات الصناعية والخدمية [٢٥]

كما شهد عام 2025 تقلبات كبيرة في الميزان التجاري الأمريكي؛ ففي بعض الشهور، بلغ عجز تجارة السلع مستويات مرتفعة وصلت إلى نحو ١٤٠.٥ مليار دولار في مارس ٢٠٢٥ في ذروة التحركات قبل تطبيق تعريفات جمركية جديدة، قبل أن يتقلص لاحقًا في الشهور التالية بسبب تراجع الواردات .[٢٦]

من ناحية العمالة الصناعية، تظهر بيانات الولايات المتحدة انخفاضا في وظائف التصنيع؛ ففي الأشهر التسعة الأولى من ٢٠٢٥، فقد القطاع حوالي ٤٩,٠٠٠ وظيفة صناعية مقارنةً بالعام السابق، ما يشير إلى استمرار ضغوط على التوظيف الصناعي الأميركي رغم السياسات الحمائية .[٢٧]

وقد رافق هذه التحديات سياسات تجارية حمائية متجددة من الإدارة الأميركية في ٢٠٢٥، بما في ذلك فرض تعريفات على الصلب، والألمنيوم، والسيارات وقطع الغيار، بهدف حماية الصناعة المحلية، مما أثار ردود فعل دولية وقلقًا من استمرار نزاعات تجارية. [٢٨]

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

وعلى مستوى أوسع، ما زال العجز التجاري الأمريكي مرتفعا للغاية في ٢٠٢٥ بالرغم من بعض التحسن المؤقت في بعض الفصول، مما يعكس استمرار تبعية الولايات المتحدة على واردات السلع المصنعة، خاصة من شركائها التجاريين في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية) .

تشير البيانات المتاحة من المصادر الرسمية الأمريكية (مكتب التحليل الاقتصاد BEA) والمنظمات الدولية إلى أن قطاع الخدمات هو المهيمن بشكل كبير في هيكل الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي(GDP) ، بينما تساهم الصناعات والتكنولوجيا والزراعة بنسب أقل بكثير ويظهر التوزيع الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي الأمريكي (GDP) عبر الجداول المؤشرة في ادناه

القطاع الرئيسي	النسبة المئوية% من GDP	الخصائص للقطاعات
الخدمات services	٧٨٪ –٨١٪	تشمل الخدمات المهنية: المالية –الرعاية الصحية التعليم ، التجارة ، العقارات ، التكنولوجيا
الصناعة industry	١٧٪ –١٩٪	تشمل الصناعات التحويلية (MANUFACTURING)
الزراعة agriculture	٠.٩٪–١.٢٪	تشمل الزراعة ، صيد الأسماك ، الغابات

Sorce: Budget the US Government for many years

الصناعة الفرعية	القيمة السنوية (بالتريليون دولار أمريكي)	النسبة المئوية GDP الأمريكي(%)
الخدمات المهنية والتجارية	approx $3.5تريليون	approx %13$
العقارات، الإيجار ، والتأجير	approx $3.3تريليون	approx %12$

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الصناعات التحويلية (Manufacturing)	approx $2.9 تريليون	approx %11$
الرعاية الصحية والمساعدة الاجتماعية	approx \$2.3 تريليون	approx %9$
التمويل والتأمين	approx 2.0تريليون	approx %8$
المعلومات(Information)	approx 1.5تريليون	approx %6$

Sorce: Budget the US Government for many years

٣-دور قطاع الخدمات في الاقتصاد الأمريكي:

أظهرت تداعيات أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أثراً مباشراً وعميقاً على الاقتصاد الأمريكي، إذ تراجعت إنتاجية العديد من القطاعات، وتعرضت شركات الطيران والمطارات والصناعات السياحية لخسائر فادحة، انعكست بوضوح في مؤشرات أسواق المال. وقد شمل الضرر سوق العمل أيضاً، حيث تم تسريح أعداد كبيرة من العاملين، فيما أعلنت شركات كبرى إفلاسها بوتيرة مرتفعة وصلت إلى إفلاس شركة كبرى كل ستة عشر يوماً. ومن بين أبرز هذه الشركات شركة الطاقة العملاقة أنرون (Enron) التي كانت تحتل المرتبة الثالثة عشرة ضمن أكبر ٥٠٠ شركة عالمية، والسابعة بين نظيراتها الأمريكية. كما طالت موجة الإفلاس شركات الاتصال، وعلى رأسها شركة AT&T، إضافة إلى سلاسل تجارية كبرى مثل .K-Mart (٢٩)

إزاء هذا التراجع، لجأ البنك الاحتياطي الفيدرالي إلى إجراءات استثنائية غير مسبوقة، تمثلت في تخفيض سعر الفائدة ست مرات خلال عام واحد، بهدف توفير السيولة وتحفيز الاستهلاك من جانب الأفراد وتشجيع الاستثمار والاقتراض من جانب المنتجين. وعلى الرغم من الانكماش الحاد، إلا أن الاقتصاد الأمريكي

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

تمكن من استعادة جزء كبير من نشاطه خلال فترة وجيزة؛ إذ ارتفع معدل النمو من 0.8%عام ٢٠٠١ إلى 1.9%عام ٢٠٠٢، ثم إلى 3.0%عام ٢٠٠٣ و 4.3%في عام ٢٠٠٤، بالتوازي مع انخفاض معدل التضخم من 2.4%إلى 1.7%خلال الفترة نفسها.[٣٠]

وتعد الولايات المتحدة "أرض الفرص" بالنظر إلى حجم اقتصادها الضخم، إذ تستحوذ على نحو 20.4%من الناتج العالمي، وقرابة 25%من التجارة الدولية من حيث السلع والخدمات. كما سجلت التجارة الإلكترونية الأمريكية قيمة تقارب 950مليار دولار، أي ما يعادل 75%من إجمالي التجارة الإلكترونية العالمية. وبعد تفكك الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة، انفردت الولايات المتحدة بالزعامة الاقتصادية والعسكرية والسياسية، وواصلت تعزيز موقعها بوصفها إحدى أكبر القوى التجارية في العالم. فقد بلغ نصيب صادراتها من التجارة العالمية 13.6%عام ١٩٨٠، وارتفع إلى 14.2%عام ١٩٩٠ و 15.45%عام ٢٠٠١، قبل أن يتراجع إلى 12.85%عام ٢٠٠٣ نتيجة انشغالها بالعمليات العسكرية. أما حصتها من السلع المصدرة عالمياً فبلغت 11.9%عام ٢٠٠٣،[٣١] فيما شكّلت وارداتها نحو 18.6%من إجمالي الواردات العالمية عام ٢٠٠١، وهي أعلى نسبة بين دول العالم.[٣٢]

ومن أجل توسيع أسواقها وتعظيم منافعها الاقتصادية، أسست الولايات المتحدة عام ١٩٩٣ "اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) "مع كل من كندا والمكسيك، في إطار سعيها لمجاراة التحولات الاقتصادية العالمية وتعزيز هيمنتها التجارية، وذلك بالتزامن مع قيام الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩١. وتضم هذه الاتفاقية نحو 384.6مليون نسمة، بناتج محلي إجمالي يقدَّر بـ 12تريليون دولار وفق بيانات عام ٢٠٠٣، مقارنة بناتج محلي أوروبي بلغ 10تريليونات لعدد سكان قدره 372.2مليون نسمة.[٣٣]

وتنطلق الاستراتيجية الاقتصادية الأمريكية من مبدأ التكامل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية؛ إذ تعد حماية المصالح القومية وتعظيم القوة الاقتصادية عناصر أساسية في صنع القرار. وتمثل الولايات

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

المتحدة نموذجاً واضحاً لاقتصاد يقوم على التوسع التجاري والسياسي والثقافي، بما يدعم استمرار هيمنتها في النظام الدولي([٣٤]).

المطلب الثالث: الدولار الأمريكي كذراع للهيمنة النقدية وتحديات الاستدامة.

١- الامتياز المفرط (Exorbitant Privilege): تحليل دور الدولار كـ "عملة احتياط دولية وعملة تسوية عالمية" وكيف يدعم الهيمنة. ([٣٥])

يعد الدولار الأمريكي الركيزة المحورية في النظام النقدي الدولي، والعامل الأكثر تأثيرا في تحديد مستوى السيولة العالمية. وترتبط العديد من الاقتصادات عملاً بالدولار أو بسلة عملات تشغل فيها العملة الأمريكية وزنا نسبيا مرتفعا. كما يعترف بالدولار على نطاق واسع بوصفه العملة الاحتياطية الأولى عالميا، رغم مرور أكثر من ثمانية عقود على التحول من نظام بريتون وودز القائم على سعر الصرف الثابت إلى نظام أسعار الصرف العائمة.

وبرغم الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ وما خلّفته من تداعيات عميقة على الاقتصاد العالمي، وصعود قوى اقتصادية مثل الصين وبلدان الاتحاد الأوروبي، واستمرار التقلبات الاقتصادية وظهور مفاهيم "حرب العملات" و"الحرب التجارية"، وتحول النظام العالمي نحو تعددية الأقطاب ثم إلى مرحلة ما بعد كورونا التي تعد من أقسى الأزمات وفق التقارير الدولية—فإن الدولار ما يزال يحافظ على هيمنته .ومع ذلك تباينت آراء الخبراء حول مستقبل هذه الهيمنة وما إذا كان الاتجاه الصعودي للدولار يقترب من نهايته.

لطالما مثّل الدولار الغالبية العظمى من احتياطيات النقد الأجنبي العالمية، نظرا لاعتماده الواسع في تسوية المدفوعات الدولية. فالصين مثلاً تمتلك أكبر احتياطي دولاري في العالم نتيجة حجم التبادل التجاري الكبير مع الولايات المتحدة. وتتكون هذه الاحتياطيات أساسا من سندات الخزانة الأمريكية، وسندات الشركات الأمريكية، والأصول الدولارية التي تحتفظ بها البنوك المركزية.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

وقد بلغت حصة الدولار من الاحتياطيات العالمية نحو ٧١.٥٪ عام ٢٠٠١ .غير أن إطلاق اليورو خفض من احتكار الدولار للاحتياطي العالمي، إذ بات اليورو منافسا رئيسيا وذا مستقبل واعد وفق تقديرات الخبراء. وقد مكّنه ذلك من توسيع حصته من الاحتياطيات العالمية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ومع اندلاع الأزمة المالية العالمية، تراجعت الثقة بالدولار كملاذ نقدي، فانخفضت حصته من 71%عام ١٩٩٩ إلى ٦٢.٢٪ عام ٢٠٠٩، كما فقد قرابة نقطتين مئويتين منذ بداية أزمة ٢٠٠٧. وفي المقابل ازدادت حصة اليورو داخل الاحتياطيات، مما يعكس توجها تدريجيا من البنوك المركزية لتنويع احتياطاتها وتخفيف الاعتماد على الدولار، رغم استمرار هيمنته الواضحة وعدم قدرة العملات الأخرى على إزاحته بالكامل.

أدّت الأزمة المالية العالمية وما أعقبها من ركود إلى ارتفاع غير مسبوق في مخاطر الدين السيادي الأمريكي. فقد سارعت الولايات المتحدة إلى تبني خطط إنقاذ ضخمة مثل خطة بولسون وبرنامج التحفيز الاقتصادي خلال إدارة أوباما، المعتمدة جزئيا على التوسع في الاستدانة الخارجية وتقديم إعفاءات ضريبية لتحفيز الطلب.

وبحلول عام ٢٠٠٩، مولت الحكومة الأمريكية نحو ٤٠٪ من إنفاقها الاتحادي عبر الاقتراض، وهي نسبة تفوق ما قامت به دول شهدت أزمات ديون سيادية حادة مثل اليونان التي بلغت نسبة اعتمادها على الديون نحو ٢٧٪ في العام ذاته. وقد دفع هذا الوضع وكالات التصنيف الائتماني—مثل موديز وفيتش—إلى إصدار تحذيرات للولايات المتحدة بضرورة وضع استراتيجية واضحة للسيطرة على الإنفاق والدين العام.

٢- التشابك العالمي: تحليل آليات ربط الاقتصاد الأمريكي بمعظم اقتصادات العالم (الأذرع المتعددة والفروع المتشابكة). ([٣٦])

في ظل العولمة المالية، أصبحت الأسواق المالية العالمية والبورصات خاضعة لقرارات "الأسرة المالية الدولية" المكوَّنة من كبار المضاربين والمؤسسات المالية العملاقة، ما جعل حركة رؤوس الأموال أكثر

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

تحررا وأقل خضوعا للرقابة. وقد أدت سياسات "حرية الأسواق" غير المنضبطة – أو ما يسمى بسياسة "ترك الحبل على الغارب" – إلى تحويل العديد من البورصات إلى ما يشبه *صالات القمار*، حيث سادت الرأسمالية المضاربِة على حساب الاقتصاد الحقيقي والإنتاجي.

في هذا السياق، تحولت العولمة المالية وتحرير حساب رأس المال وترابط الأسواق إلى قناة رئيسة لتدويل الأزمات؛ فأي اضطراب في الاقتصاد الأمريكي ينتقل بسرعة إلى بقية العالم، بحكم أن الولايات المتحدة هي أكبر اقتصاد عالمي، وأكبر مستورد، وأكبر مصدر ومضيف للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويشكّل اقتصادها ونقدها (الدولار) محور النظام المالي العالمي. فالدولار يهيمن على جزء كبير من الاحتياطات الدولية، وعلى نسبة ضخمة من مبادلات أسعار الصرف، وتسعير النفط، والتجارة السلعية والخدمية، ما يجعل قوة أو ضعف الاقتصاد الأمريكي مؤثرا مباشرا في النمو العالمي.

رغم ذلك، يتمتع الاقتصاد الأمريكي بعناصر قوة استراتيجية عديدة؛ إذ يبلغ ناتجه المحلي الإجمالي نحو ثلث الاقتصاد العالمي، والولايات المتحدة أكبر سوق استهلاكية في العالم، وتستحوذ شركاتها متعددة الجنسية على موقع متقدم بين أكبر ٥٠٠ شركة عالمية، وتفوق إيرادات عدد محدود من شركاتها الكبرى ناتج العديد من الدول. كما تظل سندات الخزانة الأمريكية أحد أكثر الأصول المالية أمانا للبنوك المركزية، ويستقطب الاقتصاد الأمريكي أكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويستأثر بجزء كبير من الأموال العربية والعالمية المستثمرة في الخارج. ومن هنا ينبع الرأي القائل بأن الأزمة الراهنة ليست نهاية للرأسمالية الأمريكية، بل حلقة في سلسلة الأزمات الدورية التي اعتاد النظام الرأسمالي تجاوزها والخروج منها أكثر قوة وحيوية.

في المقابل، يعاني الاقتصاد الأمريكي من اختلالات بنيوية وهيكلية عميقة تشكل عناصر ضعف استراتيجية، من أبرزها: تضخم الاستهلاك على حساب الإنتاج؛ إذ يشكل الإنفاق الاستهلاكي الخاص نحو ٧٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وغالبا ما يمول عبر الاقتراض المصرفي وبطاقات الائتمان، ما أدى إلى تضخم

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

الديون الفردية والعقارية. كما يعاني الاقتصاد من انخفاض معدلات الادخار المحلي مقارنة بالدول الصناعية الأخرى، وتفاقم الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية لسد فجوة الادخار–الاستثمار وتمويل عجز الميزانية والحساب الجاري.

يترافق ذلك مع عجز مزمن ومتزايد في الميزان التجاري والحساب الجاري، وازدياد الاعتماد على الواردات السلعية، وصعود منافسين كبار مثل الصين والاتحاد الأوروبي واليابان واقتصادات آسيا الصاعدة، ما أضعف القدرة التنافسية للصادرات الأمريكية، خاصة الصناعية والتكنولوجية والخدمية. كما تضخمت المديونية العامة والفردية وديون الشركات إلى مستويات قياسية، بحيث تجاوز إجمالي الدين الداخلي الأمريكي عدة أضعاف الناتج المحلي، وتحولت الولايات المتحدة من أكبر دائن عالمي إلى أكبر مدين صاف في العالم، مع تزايد مخاطر فقدان ثقة المستثمرين الأجانب بالدولار والسندات الأمريكية.

وتشير هذه المؤشرات إلى أن الأزمات التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي ليست دورية فحسب، بل تعبير عن اضطراب هيكلي عميق في بنية الاقتصاد الرأسمالي الأمريكي، خاصة مع تضخم الاقتصاد المالي والمضاربات على حساب الاقتصاد الحقيقي، وتوسع إنتاج السلاح على حساب الإنفاق الاجتماعي، واتساع فجوة توزيع الدخل لصالح أقلية صغيرة. ومع ذلك، يرى اتجاه آخر أن حجم وقوة وترابط الاقتصاد الأمريكي تجعل الحديث عن "سقوط مدوٍ" للرأسمالية الأمريكية غير منطقي في الأمد القريب، وإن كان تراجع موقعه النسبي في النظام الاقتصادي العالمي أمرا مرجحا.

في الخاتمة، يمكن القول إن الأزمة المالية العالمية وما كشفته من هشاشة في نموذج *الليبرالية الاقتصادية الجديدة* أضعفت وهج الرأسمالية الأمريكية وأطروحة "نهاية التاريخ"، وأبرزت الحاجة إلى إعادة هندسة النظام الرأسمالي الأمريكي والعالمي عبر: إعادة الاعتبار لدور الدولة في التنظيم والرقابة، إصلاح النظام المالي والنقدي الدولي، وضع ضوابط على حركة رأس المال المضارب، وتصحيح الاختلالات البنيوية في

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الاستهلاك، والادخار والإنتاج والمديونية. فالاقتصاد الأمريكي، رغم كونه ما زال قاطرة للنمو العالمي، يواجه مفترق طرق بين استمرار الهيمنة مع إصلاحات عميقة، أو فقدان تدريجي لصدارة النظام الاقتصادي الدولي لصالح نظام عالمي أكثر تعددية في مراكز القوة.

الخاتمة

فيما يلي ثلاثة سيناريوهات استشرافية لمستقبل الدور والهيمنة الأمريكية في النظام الدولي :

أولاً: سيناريو الاحتواء الصلب(Hard Containment Scenario)

سماته الرئيسة: يقوم هذا السيناريو على افتراض أن الولايات المتحدة ستتعامل مع تراجع هيمنتها الاقتصادية بوصفه تهديدا وجوديا يستوجب ردًّا صداميا، عبر:

- توسيع استخدام العقوبات الاقتصادية والمالية كسلاح سياسي.
- تشديد السيطرة على النظام المالي العالمي، ولا سيما منظومات الدفع والتحويل.
- عسكرة الصراع الاقتصادي وتحويله إلى صراع جيوسياسي مفتوح مع القوى الصاعدة.
- توسيع الحضور العسكري في مناطق التوتر لضمان استمرار النفوذ الاستراتيجي.

نتائجه السياسية المتوقعة:

- تصاعد حدة الاستقطاب الدولي.
- تسارع تفكك العولمة الليبرالية.
- بروز كتل اقتصادية–عسكرية متنافسة.
- ارتفاع احتمالات الصدام غير المباشر بين الأقطاب الكبرى.

تقييم السيناريو: يمثل هذا الاتجاه محاولة قسرية لإدامة الهيمنة، لكنه يحمل في داخله بذور إنهاك القوة الأمريكية على المدى المتوسط نتيجة تضخم كلفة الصراع.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

ثانيا: سيناريو التكيف الذكي(Smart Adaptation Scenario)

سماته الرئيسة: يفترض هذا السيناريو قبول الولايات المتحدة بحقيقة التراجع النسبي، مع السعي إلى إدارة التحول بدل مقاومته، عبر:

- الانتقال من الهيمنة المطلقة إلى قيادة تشاركية للنظام العالمي.
- الاستثمار المكثف في التفوق التكنولوجي والرقمي بدل الهيمنة الصناعية التقليدية.
- إعادة صياغة التحالفات على أساس المصالح المرنة لا الولاءات الجامدة.
- القبول بتعدد مراكز القوة الاقتصادية مع المحافظة على التفوق النوعي.

نتائجه السياسية المتوقعة:

- تخفيف حدة الصراع الدولي.
- إعادة إنتاج النفوذ الأمريكي بصيغة أقل صدامية وأكثر ذكاء.
- تحول الولايات المتحدة من "قائد منفرد" إلى "مدير توازنات."

تقييم السيناريو: يعد هذا السيناريو الأكثر واقعية واستدامة، لأنه يسمح باستمرار التفوق الأمريكي دون كلفة المواجهة الشاملة.

ثالثًا: سيناريو التراجع المنظّم(Managed Decline Scenario)

سماته الرئيسة: ينطلق من فرضية أن الولايات المتحدة ستعجز عن وقف مسار تراجعها الاقتصادي، فتتجه إلى:

- تقليص التزاماتها الخارجية.
- الانكفاء النسبي نحو الداخل.
- إعطاء الأولوية للاستقرار الداخلي على حساب الدور الدولي.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

- القبول بتحولها إلى قطب كبير ضمن أقطاب متعددة.

نتائجه السياسية المتوقعة:

- تراجع الدور الأمريكي في مناطق النفوذ التقليدية.
- صعود أدوار قوى إقليمية كبرى.
- تآكل منظومة الردع الأمريكية عالميا.
- تزايد هامش المناورة الاستراتيجية للدول النامية.

تقييم السيناريو: يمثل هذا الاتجاه نهاية فعلية للأحادية القطبية وبداية نظام عالمي متعدد الأقطاب على المدى المنظور.

الخلاصة الاستشرافية العامة

إن مستقبل الولايات المتحدة في ضوء اضمحلال هيمنتها الاقتصادية لن يتجه على الأغلب نحو الانهيار المفاجئ، وإنما نحو تحول تدريجي في طبيعة الدور ووظيفة القوة، من:

قوة مهيمنة مطلقة ⟸ إلى قوة متفوقة نسبيا ⟸ ثم إلى قطب رئيس ضمن أقطاب متعددة.

ويعتمد تحقق أي من هذه السيناريوهات على:

- سرعة تحولات الاقتصاد العالمي،
- قدرة القوى الصاعدة على التنسيق فيما بينها،
- ومرونة صانع القرار الأمريكي في استيعاب منطق النظام الدولي الجديد.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

الهوامش:

١ – عادل عبد الحمزة ثجيل & حسين رزاق رشيح – مقومات استمرار القطبية الأحادية الأمريكية (الهيمنة)– مجلة دراسات دولية العدد سبعة وتسعون –كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد– ٢٠٢٤/٤/٣٠ –ص٥٢٣–ص٥٢٩ – Hussein.razak1101a@copolicy.edu.iq

2– Baldwin (2016) – The Great Convergence Richard Baldwin –Control over global supply and distribution networks is a central pillar of modern economic dominance.pp229–231

٣ – مروة خليل، مفهوم الهيمنة في نظريات العلاقات الدولية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية. جامعة الاسكندرية، ٢٠٢٠، ص٧٩.

٤ – سهرة قاسم محمد، الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الاوسط للفترة ٢٠٠١–٢٠٠٩، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠١٣، ص١٢.

٥ – مصطفى عليوي –القطب المنفرد: الولايات المتحدة الأمريكية والتغير في هيكل النظام العالمي– المركز العربي للبحوث والدراسات–https://www.acrseg.org/36519

٦ – عبد المنعم سعيد –كيف يتغير النظام الدولي– ٦ مايو ٢٠٢٤– سحبت في يوم ٥ كانون الأول عام ٢٠٢٥– https://eurasiaar.org/%D9%83%D9%8A%D9%81

٧ – حمدي سيد محمد محمود – التغيرات الجيوسياسية ومستقبل الأمن العالمي: قراءة استراتيجية للتحديات المعاصرة – المركز الديمقراطي العربي – القاهرة – مصر – 7. يناير ٢٠٢٥–https://democraticac.de/?p=102096

7–Layne, Christopher (2023). "US Power Projection and the Future of American Hegemony." International Security, 48(1)

٩ – مكيد علي& وليد فرجاني–الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي وسبل التحرر منها– مجلة المستقبل العربي العدد ٤٩٤ في نيسان/أبريل ٢٠٢٠ (**) .مكيد علي: أستاذ في جامعة المدية – الجزائر.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

10-Source: GDP = Gross Domestic Product USDA, Economic Research Service using data from U.S. Department of Commerce, Bureau of Economic Analysis, Value Added by Industry, September 26, 2024 release

١١ – احمد حسن الفقرة، اضواء على القرن الواحد والعشرين، ط١، نور للدراسات والنشر والترجمة، دمشق ٢٠٠٩، ص٣١٩.

-علي عبد الكريم حسين الجابري- إشكالية المنحدر المالي في مكانة الولايات المتحدة الامريكية العالمية: دراسة في الاثار السياسية والاقتصادية- أطروحة دكتوراه غير منشورة -كلية العلوم السياسية -جامعة النهرين -العراق-٢٠١٥-ص-١٨٦-١٨٨ https://www.nahrainuniv.edu.iq/sites/default/files/Combined_211.pdf

١٢ – احمد حسن الفقرة، اضواء على القرن الواحد والعشرين، ط١، نور للدراسات والنشر والترجمة، دمشق ٢٠٠٩، ص٣١٩.

-علي عبد الكريم حسين الجابري- إشكالية المنحدر المالي في مكانة الولايات المتحدة الامريكية العالمية: دراسة في الاثار السياسية والاقتصادية- أطروحة دكتوراه غير منشورة -كلية العلوم السياسية -جامعة النهرين -العراق-٢٠١٥-ص-١٨٦-١٨٨ https://www.nahrainuniv.edu.iq/sites/default/files/Combined_211.pdf

١٣ ياسين هادي ثجيل، خصخصة الامن في الاستراتيجية الامريكية بعد ٢٠٠١ الشركات الامنية انموذجاً، دار أمجد للنشر، ط١، ٢٠٢٣، ص١١٥.

١٤ اسراء احمد إسماعيل –المجمع الصناعي العسكري وحدود التأثير في دوائر صنع القرار الأمريكي- مجلة افاق استراتيجية – العدد (٧) ٢٠٢٣/.https://idsc.gov.eg/upload/DocumentLibrary/AttachmentA/8706

BP statistical Review of World Energy June 2015, p.٦١٥

https://www.bp.com/content/dam/bp/business-sites/en/global/corporate/pdfs/energy-economics/statistical-review/bp-statistical-review-of-world-energy-2015-full-report.pdf

١٦ -سمير التنير. (٢٠١٠). امريكا من الداخل حروب من اجل النفط. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. بيروت. ط١.ص١١٠.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

17- CNBC -عربية . الخام الأمريكي في معادلة الامن الأمريكي من ازمة السبعينات الى ثورة النفط الصخري-١٩-نوفمبر ٢٠٢٤.

١٨- كامل وزنة، الغاز الطبيعي وخرائط الصراع العالمي على الطاقة، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث الدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد (٣) النسخة الاولى ٢٠١٢، ص١٦٦.

ا لنفط الصخري وهو ناتج عن البقايا العضوية في صخور معنية ويتم انتاجه عن طريق التحليل الحراري Pyrolysis او باستخدام تقنية الهدرجة Hydrogenation للصخور التي تحتوي على النفط واحيانا يتم تصنيفه بصورة معينة مع مرجع آخر هو النفط الحبيس Tight Oil. النفط الرملي هو مزيج من الرمال والطين والنفط وهو منتج شديد اللزوجة.

19 https://oica.net/category/production_statistics

20 https://oica.net/category/production_statistics

21 zionmarketresearch.com/report/us-automotive-market

https://www.zionmarketresearch.com/report/us-automotive-market

سحبت يوم ١٥-١٢-٢٠٢٥

22 -Eric Schmidt -"Artificial Intelligence is a foundational technology that will transform every sector of the economy and every domain of national power."

Final Report of the National Security Commission on Artificial Intelligence (2021). Washington, D.C.

24-Inas Diaa Mahdi- The strategic role of International Monetary Fund in leadership the global economy -Department of International Relations and Diplomacy / Cihan University Inas.mahdi@cihanuniversity.edu.iq

https://eprints.cihanuniversity.edu.iq/id/eprint/4617/1/Article_TJFPS_15-12-2020.pdf-p235-236

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

25- دعاء منعم ياسين- التنافس الاقتصادي الصيني – الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط.East جامعة بغداد -مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية العدد -٩٨.

China-US Economic Competition in The Middle ٣٠١٧\٢٠٢٤- duaa.m@cis.uobaghdad.edu.iq

25 - An official website of the United States government>

26 - (CNBC Arabia)ارتفاع عجز الميزان التجاري الأميركي إلى مستوى غير مسبوق خلال مارس ٦ مايو ٢٠٢٥- https://www.cnbcarabia.com/137617/2025/06

٢٧ - رواد الاعمال-عام ٢٠٢٥-خمسة اتجاهات مقلقة في التوظيف

https://www.rowadalaamal.com/%D8%B9%D8%A7%D9%85-2025

٢٨ - العربي الجديد-ترامب يعيد رسم التجارة العالمية في ٢٠٢٥

https://www.alaraby.co.uk/economy/%D8

29 International Monetary Fund, Annual Report 2004, P.200.

30 Ibid P 201

31 WTO, International trade, P.55.

32 IMF, Direction of Trade 2004, P.53.

٣٣ جواد كاظم البكري، فخ الاقتصاد الامريكي الازمة المالية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١١-ص٥٢

٣٤ -اندرو باسيفيتش، الامبراطولية الامريكية، حقائق وعواقب الدبلوماسية الامريكية، ط١، الدار العربية للعلوم، بيروت ٢٠٠٤، ص٣٤.

٣٥- بونايل رضوان واخرون-مستقبل الدولار كعملة إرتكازية في ظل التحديات التي يشهدها النظام النقدي الدول-مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ـ العدد ٠٦، العدد ٠٢، ديسمبر (٢٠٢) ص٣٢٥-٣٤٠

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

٣٦- حميد الجميلي – عناصر قوة الاقتصاد الأمريكي وضعفه مع إشارة خاصة للمديونية الأمريكية: مجلة المنتدى – منتدى الفكر العربي رقم المجلد / ٢٨ –العدد (٢٥٨) –٢٠١٣ ص٢٠١–٢٤٤

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.